وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية المستقبل الجامعة

محاضرات في الديمقراطية

اعداد وتقديم

الاستاذ المساعد الدكتور

ساهره قحطان عبد الجبار الحميري

النظم السياسية

علماء السياسية يصنفون النظم السياسية المعمول بها الى ثلاث أنظمة فإذا تم الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية فإن شكل النظام يكون رئاسيا ، كما في الولايات المتحدة.. أما إذا تم الدمج بين السلطتين التشريعية والتنفيذية فإن النظام يكون برلمانيا ، كما في بريطانيا.

وفي حالة الأخذ ببعض مميزات النظام الرئاسي وبعض مميزات النظام البرلماني فإن النظام الناتج يطلق عليه تسمية النظام شبه رئاسي ، كما في فرنسا وسويسرا وفلندا والبرتغال وكثير من الدول العربية والإسلامية مثل إيران.

اولا: النظام الرئاسى

النظام الرئاسي هو نظام حكم يقوم على فصل صارم بين السلطات التنفيذية(الرئيس) والتشريعية(البرلمان) والقضائية ويقوم بمنح صلاحيات واسعة للرئيس. ويعتبر احد انواع الانظمة السياسية الديمقراطية التمثيلية.

النظام الرئاسي أو السلطة المطلقة للرئيس يسمى نظاما رئاسيا لأن الرئيس هو المسئول الوحيد كونه منتخباً من قبل الشعب.، والوزراء مسئولون سياسيا أمامه فقط وليس أمام البرلمان وتعتبر الولايات المتحدة حاضنة هذا النظام وقد انتهجته منذ وقت طويل..

المتابعون لتطور الأنظمة يوضحون أن" النظام الرئاسي الأمريكي صمم بطريقة تمكن كل سلطة من السلطات من الحد من قدرة السلطتين الأخريين على اتخاذ القرارات على نحو منفرد فالسياسات التي يقترحها الرئيس في الولايات المتحدة لا بد من موافقة الكونجرس عليها وإصدارها على شكل قوانين. ولا يخرج قانون من الكونجرس حتى يقره مجلسا الكونجرس (النواب والشيوخ) بنفس الصيغة. ولا يصبح القانون نافذا حتى يتم "الموافقة عليه" من قبل الرئيس. "

وكون النظام الرئاسي يتميز بأنه يقوم على مبدأ فصل السلطات ، فان السلطة القضائية في الولايات المتحدة الأميركية تتمتع بحق إلغاء القوانين التي يسنها الكونجرس والقرارات التي يصدرها الرئيس إذا وجدت أنها مخالفة للدستور.

و تتألف السلطة التنفيذية في هذا النظام من الرئيس فقط الذي يعمل كرئيس للدولة وللحكومة في الوقت ذاته . فليس هناك رئيس وزراء، والرئيس هو الذي يشكل الحكومة، ويكون الوزراء مسئولين أمامه ولا يمكن في النظام الرئاسي، الجمع بين عضوية أكثر من سلطة في نفس الوقت ومن هنا لا يمكن أن يكون أحدهم نائبا في البرلمان ووزيرا في نفس الوقت كما لا يستطيع الرئيس حل البرلمان و لا يستطيع البرلمان إسقاط الرئيس إلا في حالة الخيانة العظمى.

التطور التاريخي للنظام الرئاسي

وضع نظرية فصل السلطات الفيلسوف الفرنسي مونتسكيو (1689-1755)، مستلهما إياها من أفكار الفيلسوف الإنجليزي جون لوك (1632-1704) بشأن فصل السلطات, وقد رأى مونتسكيو أن تداخل السلطات يُؤثر سلبا على النظام الديمقراطي دافعا في ذلك بأن تناغم البرلمان والحكومة (الأغلبية والحكومة المنبثقة عنها) قد يكون عامل تواطئ في التسيير، كما أنَّ الحكومة قد تُحكم قبضتها على البرلمان نتيجة الولاء السياسي لأعضائه، مما يُفرغ مهمته الرقابية من مضمونها ويقضي عليه كسلطة موازية مفوضة شعبيا وضامنة للتوازن.

قد سادت نماذج هذا النظام في الغرب بريادة تاريخية للولايات المتحدة التي أخذت بالنظام الرئاسي عام 1787، وكان خيارا فرضته طبيعة الدولة الناشئة التي هي في الواقع اتحاد فيدرالي بين عدد كبير من الدول (الولايات)، وتحتفظ فيه كل منها بصلاحيات واسعة في تسيير شؤونها المحلية، في حين تتحكم الحكومة الفيدرالية في مجالات الدفاع والسياسة الخارجية.

ورغم النجاح الباهر لهذا النظام في الولايات المتحدة، فإن تجربة النظام الرئاسي في الديمقراطيات الأوروبية والأمريكية اللاتينية كانت مريرة، مما أجبرها على اعتماد نظام مختلط أو شبه الرئاسي . ففي أوروبا، تسبب الصراع المتواصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية في أزمات عدم استقرار سياسي مزمنة. وفي أميركا اللاتينية، تحولت هذه الصراعات إلى انقلابات عسكرية، أو إصدار الرئيس لمراسيم تنفيذية متجاوزا البرلمان. وقد أوجد هذا الواقع بيئة سياسية غير صحية وتسبب في انتكاسة كبرى للديمقراطية.

أقرت فرنسا النظام الرئاسي في دستور 1848 لكن الصراع السياسي بين السلطة التنفيذية والتشريعية أنهى تلك التجربة بانقلاب عسكري قاده لويس نابليون بونابارت .ونص دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة (1958) على اعتماد النظام المختلط، وتكرس ذلك بانتخاب رئيس الجمهورية عبر الاقتراع العام المباشر منذ 1962.

ايجابيات وسلبيات النظام الرئاسى

ومن الأمور التي تؤخذ على النظام الرئاسي اعطاء مساحات واسعة من القوة في يد الرئيس و ما يترتب على ذلك من مشاكل .حيث يفرز نظاما يأخذ فيه الفائز بكرسي الرئاسة كل شي، وهو بالتالي لا يسمح بتمثيل مختلف الجماعات الموجودة على الساحة، ويؤدي إلى تركيز السلطة وخصوصا إذا تم تبنيه في دولة غير فدرالية. وعندما يكون هناك حزب واحد فقط يسيطر على الحياة السياسية. ايضا اذا اختار الشعب رئيس من حزب ما وانتخب مجلس اغلبه احزاب معارضه، فهذا قد يؤدي الى شلل الحياة السياسية و عدم القدرة على اتخاذ اي قرارات او احداث سياسات واسعة و تجديدية بصورة ثورية.

وعلى الجانب الاخر فالنظام الرئاسي، ، يعطي فرصة للرئيس المنتخب ان ينظر لمصلحة الدولة على المدى الطويل و ان يتحرر من سيطرة حزبه نسبيا و التركيز فى امور الحكم و قد يفكر الرئيس على المدى المتوسط و البعيد في سنواته الأولى و يتجاهل بعض قضايا المدى القصير الملحة.

يمكن تلخيص مزايا الأنظمة الرئاسية بأربع امور أساسية:

- **الانتخابات المباشرة** : في النظام الرئاسي، غالبًا ما ينتخب الشعب الرئيس مباشرة. هذا من شأنه أن يجعل سلطة الرئيس أكثر شرعية من سلطة زعيم عُين على نحو غير مباشر. غير أن هذه ليست سمة ضرورية من سمات النظام الرئاسي. بعض الولايات الرئاسية لديها رئيس دولة منتخب على نحو غير مباشر.
- **الفصل بين السلطات** : ينشئ النظام الرئاسي الرئاسة والهيئة التشريعية بوصفهما هيئتين متوازيين. يسمح ذلك لكل هيئة برصد الآخر ومراقبته، ومنع إساءة استخدام السلطة.
- **السرعة والحسم**: عادة ما يكون بوسع رئيس يتمتع بسلطات قوية أن يشرع في إحداث تغييرات سريعة. غير أن الفصل بين السلطات يمكن أن يبطئ النظام أيضًا.
- **الاستقرارالسياسي لمرحلة انتخابية كاملة** : قد يوفر الرئيس، المنتخب لفترة ولاية محددة، قدرًا من الاستقرار أكبر من ذلك الذي قد يمنحه رئيس الوزراء، الذي يمكن عزله في أي وقت.

سلبيات النظام الرئاسي

1- **قد يكون نظاما دكتاتوريا:** مما يترتب على ذلك مشاكل كثيرة تؤدي الى ازمة شاملة تشل اجهزة الدولة وتعطل الاقتصاد.
2- **يلغي مبدأ المسؤولية السياسية**: مما يعني امكانية التهرب من المسؤولية وصعوبة معرفة المسؤول الحقيقي عن الخطأ
3- **الفصل بين السلطات** : مما يؤدي الى هدم وحدة الدولة كما يؤدي الى استبداد السلطة التنفيذية وهيمنة الرئيس سياسيا ودستوريا

ثانيا:النظام البرلماني

أحد أشكال النظام الديمقراطي التعددي، يقوم على التداخل بين السلطتين التنفيذية (الحكومة) والتشريعية (البرلمان). وتكون الحكومة فيه مسؤولة أمام البرلمان، وأعضاؤها ينتمون في أغلبهم إلى الحزب أو الائتلاف الحائز على الأغلبية البرلمانية.
ولا يمكن للحكومة أن تمارس مهامها في النظام البرلماني إلا إذا حازت ثقة أغلبية أعضاء البرلمان، كما يستطيع النواب التحرك ضد الحكومة من خلال تقديم ملتمس لحجب الثقة عنها.
وفي المقابل، للحكومة أن تبادر بحل البرلمان والدعوة لانتخابات مبكرة إذا فقدت دعم أغلبية تمكنها من تنفيذ سياساتها وتمرير القوانين والمراسيم اللازمة لذلك داخل البرلمان.

التطور التاريخي للنظام البرلماني

نشأ النظام البرلماني في بريطانيا، وكان للحالة السياسية للبلاد عام 1215 دورٌ بارز في هذا التحول التاريخي في الحياة السياسية للبلاد.

قام الملك بإصدارِ "الميثاق الكبير" (ماغنا كارتا) لطمأنة البارونات المتوجسين من المواجهة مع السلطة في حال رفضهم تقديم الأموال المطلوبة، ومنح الميثاق المجلس الكبير -وهو الهيئة التمثيلية الوحيدة حينها ويضم اللوردات ومجالس المدن- سلطة اتخاذ القرار بشأن الضرائب.

وفي عام 1332 عُقد أول اجتماع مشترك لمجلس اللوردات (النبلاء) ومجلس المدن (البرجوازية)، وبموازاة ذلك تم إقرار حق المجلس في تقديم عرائض إلى الملك مقابل إجازة الميزانية التي يطلبها.

إلا أن التطور الأهم والذي سيُسرع بتثبيت أركان النظام البرلماني هو وصول أسرة دي هانوفر إلى الحكم ببريطانيا، فملوك هذه الأسرة المنحدرة من ألمانيا لا يتحدثون الإنجليزية، وكان ذلك عائقا في تواصلهم مع المواطنين وفي تثبيت أركان حكمهم. وفي ضوءِ ذلك ارتأوا أنْ يُفوضوا مزيدا من الصلاحيات لرئيس الوزراء، وهكذا سيُصبح روبرت والبور (1676-1745م) أول رئيس وزراء فعلي لبريطانيا.

اشكال الحكومة في النظام البرلماني

يمكن تصنيف اشكال الحكومة طبقا لخمسة أصناف في النظام البرلماني:

1- **الحكومة الفريدة** المُشّكَلة من حزب برلماني واحد.
2- **حكومة أغلبية** حيث يشكل حزب الأغلبية الذي يشغل أكثر من نصف مقاعد البرلمان الحكومة.
3- **حكومة أقلية**: إذا لم تكن الحكومة حاصلة على نصف مقاعد البرلمان، ولكن يؤيدها من أعضاء البرلمان (لأحزاب مختلفة) عدد يزيد عن نصف المقاعد.
4- **حكومة مركزة** : وهي تحوي أعضاء من جميع الأحزاب الموجودة في البرلمان.
5- **حكومة ائتلافية** : وهي حكومة مشكلة من بين أعضاء حزبين أو أكثر ولكنها لا تشمل جميع الأحزاب : لبلوغ تأييد أكثر من نصف أعضاء البرلمان.

أنواع النظام البرلماني :

1- **النظام المزدوج المسؤولية**: وتكون الحكومة فيه مسؤولةً أمام البرلمان الذي تستمد منه شرعيتها وقوتها السياسية كما تكون مسؤولة أمام رئيس الدولة (ملك، رئيس، سلطان...).وساد هذا النظام في الملكيات الأوروبية في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، فعرفته بريطانيا أولا بين سنتيْ 1792 و1834، ثم فرنسا

خلال 1830-1848، ثم بلجيكا بدءا من سنة 1831, ويُجسد هذا النموذج مرحلة التحول من الحكم المطلق إلى الملكية البرلمانية في أوروبا، ومع ذلك نجد بعض دول العالم الثالث تأخذ به.

2- النظام الأحادي المسؤولية: وهو السائد في أغلب الديمقراطيات الأوروبية منذ القرن العشرين، وفيه تكون الحكومة مسؤولة فقط أمام البرلمان بينما يتمتع رئيس الدولة بصلاحيات محدودة وشرفية في أغلبها. وهذا النموذج سائد في بريطانيا وألمانيا وإسبانيا.

إيجابيات وسلبيات النظام البرلماني

اولاً : الايجابيات :

يرى فقهاء القانون الدستوري أن الأنظمة البرلمانية تساعد في الحفاظ على تماسك الدول التي يتصف تركيبها السكاني بالتعددية (قبائل، مذاهب، مناطق، أعراق) وذلك من خلال قدرتها على تمثيل مختلف الفئات الاجتماعية في العملية السياسية وبالتالي الحفاظ على الاستقرار السياسي.

يتميز النظام البرلماني بمرونة في العلاقة بين السلطات، فالسلطة التنفيذية (الحكومة) منبثقة عن البرلمان وبالتالي تحتاج إلى ثقته، إلا أنها -في نفس الوقت- تعمل باستقلالية تامة عنه، لكنه يُمكنه إسقاطها بحجب الثقة، كما يُمكنها حله والدعوة إلى انتخابات جديدة.

ثانياً : السلبيات :

من السلبيات إنه قد يركز السلطات في يد رئيس الوزراء ، وقد يؤدي هذا النظام إلى صعوبة في اتخاذ القرار وإلى إضعاف الحكومة في حالة التحالفات المعقدة والى عدم الاستقرار السياسي في حالة تعدد الأحزاب داخل البرلمان وعدم حصول أي منها على الأغلبية..